

المصدر : الوطن السعودية

التاريخ : 24-09-2005 العدد : 1821

الصفحات : 24 المسلسل : 109

الوسطية والتسامح وإعطاء المرأة حقوقها تعمق الوطنية وتعزز النماء

والإصرار، فإن المرأة السعودية على ثقة تامة بأنها تستطيع أن تتوفك كل إكباتها وأن تغير النظرة السلبية والمعوقات الاجتماعية التي أتت في الماضي إلى تمهيش دورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع ويجب على النساء المحافظة على التغيير الذي حدث في الموقف المتعلقة بين ذلك بمساعدة وتشجيع من الرجل.

لقد كان الملك عبدالله دائماً نصيراً للمرأة داعماً لقضاياها منذ أن كان ولياً للعهد حيث وقع في عام 2000 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك "اتفاق مناهضة العنصرية" الذي اعتبر وثيقة هامة للدفاع عن حقوق المرأة وظل الملك عبدالله على الدوام يتخذ الخطوات السليمة نحو تعزيز دور المرأة وترقية وضعها في المجتمع. وقد عقد عدة اجتماعات مع القيادات النسوية في المجتمع من بينهن الأكاديميات، والمهنيات وأشد بتعلقهن الأكاديمي، وناقش معهن المشاكل التي تواجههن مؤكداً لهن كل الدعم والمساندة.

وقد وعد الملك عبدالله بزيادة كل العوائق التي تعترض سبيل النهوض بالمرأة، وفي إطار جهوده لبناء مؤسسات المجتمع المدني، اعتمدت إنشاء صندوق مستقل للمصنفين من بين أعضائه نساء سعوديات من النشاطات في مجال الإعلام والصحة والاتصال عين دوراً كبيراً في تغيير النظرة إلى المرأة السعودية وفي زيادة وعي النساء بحقوقهن المشروعة.

وكانت الحكومة قد ساعدت على توظيف المرأة في وسائل الإعلام عندما أزلت المعوقات التي كانت تمنع من الظهور في التلفزيون أو العمل في المناصب من وراء

الاعتراف بدور سيدات الأعمال وياهميتهن كشريكات متساويات مع الرجال في التنمية الاقتصادية، ومشاركة المرأة في مجلس الشورى، وفي المجالس البلدية، والمحاكم الشرعية من هي من القضايا التي يدرسها مجلس الشورى حالياً سيما وقد ظل المجلس يخاص قضايا المرأة منذ توسيعه وإعطائه مزيداً من الصلاحيات في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

وقد قدم أعضاء مجلس الشورى البيعة خلال اجتماع رسمي مع خادم الحرمين الشريفين الذي أشاد بأدائهم متمثلين بحقيقين للشعب السعودي.

وفي كل خطبه ولحايدته لأمة، ظل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله يؤكد على دور المرأة في التنمية وفي بناء الدولة، وقد قال في هذا الصدد "إن نسمح لأي أحد بالتقليل من شأن المرأة السعودية أو يتهميش دورها الفاعل في تطوير المجتمع".

"نحن نريد إجراء حوار يحترم القيم الاجتماعية والتعاون بين المواطنين لأن من شأن هذا الحوار فتح آفاق جديدة للمرأة والمحافظة على حقوقها كشرية مساو للرجل في تنمية المجتمع". هذه الكلمات المصيبة تعكس احترام الملك عبدالله وتقديره لرأي المرأة واعترافه بدورها في بناء الدولة وترقية المجتمع. وقد وعد النساء بتقديم كل الدعم لهن مؤكداً على احترامهن، مساواتهن، ومشاركتهن الكاملة في تطوير بلادهن. لقد أعادت العادات، والممارسات الاجتماعية، والثقافية تطوير المرأة وفي وقت من الأوقات كان مع تواصل الإسهام الناتج في تطوير البلاد، ومع العزم

حياة المواطن السعودي.

وفي هذه المرحلة التي تتميز بالإصلاحات في كل القطاعات، تبدو المرأة السعودية أكثر تقوياً وهي تتطلع إلى مستقبل أفضل تتم فيه مراجعة قوانين العمل بما يلي احتياجات المرأة وتطلعاتها.

وتترك القيادة السعودية في ظل الملك عبدالله الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المرأة السعودية في الاقتصاد. وفي هذا يقول خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله "إن للمرأة وضعاً متميزاً في المجتمع... فهي مواطنة... وهي قبل هذا وذلك الأم- والأخت، والزوجة" وتحت قيادته الحكيمة، وتوفرت للنساء المزيد من الفرص ليراهن قراتهن في مؤسسات الدولة وفي سوق العمل. لقد أخذت الإصلاحات بما يمكن من مقابلة التحديات الراهية إلى استيعاب المرأة في القوى العاملة وتوفير التدريب لها بما يساعدها على مقابلة متطلبات السوق ويرفع مستواها التعليمي، ويعكسها بالتالي من المشاركة في صنع القرار.

ومن التطورات الكثيرة التي تؤكد وضع المرأة ودورها في المجتمع مشاركتها في الحوار الوطني مما أتاح لها الفرصة للاعتراف عن رأيها في القضايا التي كانت محرومة عليها في السابق وفي مناقشة القضايا ذات الأهمية الخاصة للمجتمع. ومن خلال مشاركتها في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أتاحت للنساء الفرصة لحماية حقوق المرأة ومعالجة المشكلات التي تواجهها في هذا العصر، والقرار الذي صدر مؤخراً بإعطاء المرأة حق التصويت في انتخابات المرأة التجارية الصناعية بمدينة جدة يعتبر مؤشراً على

في الرابع من أغسطس من العام الحالي، قدم شعب المملكة العربية السعودية البيعة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود. وتوجه الرجال، والنساء، والأطفال والشيوخ من كل أنحاء الحياة، ومن كل حذب وصوب إلى قصر الحكم في الرياض لتقديم البيعة إلى الملك الجديد في ذلك اليوم التاريخي.

وعلى الرغم من حزن الأمة على رحيل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد العزيز، يرحمه الله- إلا أن المواطنين كانوا فخورين وراضين عن الانتقال السلس للسلطة مما يعتبر مؤشراً على استقرار الأوضاع وتكامل الوحدة بين القيادة والشعب.

وعند اعتلائه للعرش، أعلن الملك عبدالله بن عبدالعزيز عن الخطة الخمسية التي تعالج أوضاع الفقراء والعائلات السعودية متوسطة الدخل. وصر على الفور مرسوم ملكي يرفع قيمة الضمان الاجتماعي من 16 ألف ريال إلى 28 ألف ريال، كما زادت ميزانية صندوق التنمية القارية، وتم تخصيص 8 مليارات ريال للسعوديين في جميع أنحاء المملكة، كما رصد مبلغ 30 مليار ريال لتطوير الخدمات الحديثة والتعليم، وزادت مرتبات العاملين في الدولة، بمن فيهم النساء، بنسبة 15 ٪ وتم تخصيص مبلغ 80 مليار ريال للمشروعات التنموية. وكل هذه خطوات تهدف إلى تعبئة موارد الدولة نحو تحسين الخدمات للمواطنين.

وأخذ الملك عبدالله بن عبدالعزيز الإصلاحات في كل القطاعات من أجل تفعيل الاقتصاد ورفع مستوى

للمايكروفيون.

ومن نافذة القول أن ننكر في هذا المجال تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية لعام 2004 بعنوان "نحو الحرية في العالم العربي" الذي يؤكد التغييرات الإيجابية التي حدثت في المملكة مثل إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتي تتكون عضويتها من بعض النساء اللاتي يعملن على حماية حقوق المرأة والبحث في احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية. ويشير التقرير المذكور إلى إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، وإن توسيع عضوية مجلس الشورى، والأمر الساسي بإصلاح النظام القضائي، وحرية الصحافة، والمناقشات الجارية المتعلقة بحقوق المرأة باعتبارها مؤشرات على التغييرات الإيجابية ويشيد التقرير في الوقت نفسه بجهود الحكومة الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر.

وينصح الخبراء بأن الكرة الآن في ملعب الحكومة والشعب السعودي، والمجتمع المدني والإعلام لدراسة هذه التقارير واستنباط الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه الإصلاحات.

إن عهد الملك عبدالله يسعى إلى تأصيل الوساطة وإلى نقشي قيم التسامح، كما ينبذ العنف والتطرف والتعصبي الجنسي، وفي هذا يقول الملك عبدالله "إن المملكة العربية السعودية تواجه تحديات عديدة يستمكن من التقلب عليها من خلال إصلاح الحكومة والتركيز على بناء الدولة".

سمر قطاني، جدة